مفهوم الخدمة العامة والصحافة المكتوبة

بومعيزة السعيد
أستاذ م . ع . إ . إ .

«أصبح مستقبل الصحافة الوطنية المكتوبة موضوع جدال يعكس وجهات نظر متباينة ، منها من تريد الابقاء على الصحافة المكتوبة في القطاع العام وتطبيق مبدأ الخدمة العامة عليها ، فما هو مفهوم الخدمة العامة ومدى صلاحيته للصحافة المكتوبة والمشاكل التي يمكن أن يصادفها ؟»

إن هذا التساؤل الأساس كنا قد كتبناه في الوقت الذي كان يدور فيه النقاش حول التعددية الاعلامية وكذا مصير ومرتبة الصحافة المكتوبة في الجزائر (الشعب 6 جوان 89) ، إننا نبقى على ما كتبناه بدون تحوير لسببين : أولاً : أن الجزء النظري المتعلق بمفهوم الخدمة العامة مازال صالحا . ثانياً : أما الجزء الثاني من الموضوع نعتقده مفيداً لأنه يؤرخ لمرحلة معينة . والآن ، وبعد أن أصبحت الجزائر تعيش شبه تعددية إعلامية في الصحافة المكتوبة فريده من نوعها في العالم بسبب تناقضاتها ومفارقاتها يتضح أن تشكيكنا في إمكانية تطبيق مبدإ الخدمة العامة على الصحافة المكتوبة كان في محله وكذا بالنسبة للمخاوف التي أثرناها بالنسبة للمسائل الثقافية . إننا سنحاول تسجيل بعض الملاحظات الختامية التي لها صلة بإشكالية الانتقال من الأحادية الى التعددية الإعلامية على ضوء التجربة الحالية .

ان مفهوم الخدمة العامة في وسائل الاعلام ظهر لأول مرة في بريطانيا بعد انشاء مؤسسة BBC في 1926 ، ولهذا أصبح مقرونا بالاذاعة والتلفزيون وليس بالصحافة المكتوبة ، ونظام الخدمة العامة الذي نالت بفضله BBC شهرة عالمية ومصداقية لدى جمهورها ، يرتكز أساسا على بعض المبادىء العامة التي اذا انعدمت يفقد المفهوم دلالته ، وهي كونه :

1) ملكية للمجموعة الوطنية .

2) بعكس الثقافة الوطنية بجميع مقوماتها وخاصة اللغة والقيم الحضارية .

3) يعكس اجماعا وطنيا ، ليس على كل شيء وانما على المسائل الأساسية والجوهرية (أو كما تسميها نحن الثوابت الوطنية) .

4) يمول نفسه بنفسه بغرض الحماية من أية ضغوط سياسية أو تجارية .

5) يتجه الى جميع أفراد المواطنين بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو الاجتماعي .

6) يقوم بوظيفة الاعلام والتربية والترفيه .

7) والروح المهنية لدى المبلغين .

هذا هو المفهوم الحقيقي لنظام الخدمة العامة في وسائل الاعلام الذي نقلته بلدان عدة عن BBC وعلى الخصوص البلدان الأوروبية ولقد أصبح هذا المفهوم محل جدال في أوروبا حاليا ، ويقترن الجدل أساسا بتغير في مواقف الناس تجاه الحلول التي تقدمها الدولة بخصوص مشاكل الحياة الاجتماعية والطرفان في الصراع هما : فريق يؤيد دور الدولة كضمان وحيد للدفاع عن المصلحة العامة من خلال حماية القطاع العام في وقت تسيطر فيه الشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي خاصة في مجال الانتاج الاتصالي وما تتضمنه هذه السيطرة من انعكاسات على الثقافات الوطنية ، وفريق آخر يعارض دور الدولة انطلاقا من اعتقاد مفاده أن مبادرات المشاريع التجارية الخاصة هي القادرة على تحرير الطاقات من خلال التنافس الحر في السوق .

ويمكن تلخيص النقد الموجه الى نظام الخدمة العامة في التلفزيون بالبلدان الأوروبية وتصنيفه الى ثلاثة أصناف[1] .

أولاً : يميل الناس الى انتقاد نظام الخدمة العامة لأنه ترسخت في أذهانهم سلبيات ممارسة من قبل مؤسسات مثل RAI الايطالي وORTF الفرنسي (سابقا) التي تبنت المفهوم لكنها لم تطبقه تطبيقا صحيحا لأن مثل هذه المؤسسات كما هو الحال في بلدان أخرى لجأت الى الطابع البيروقراطي والمركزية المفرطة في تنظيمها وانعدام الاستقلالية تجاه السلطات العمومية، وغطرسة مسيريها ورفضهم لأية مشاركة ديمقراطية في التسيير ، والنزعة النخبوية للمبلغين ، وأخيرا عدم عكس انشغالات الجمهور واتباع احتياجاته .

ثانياً : بدأت على الصعيد الأوروبي ، تظهر تساؤلات بخصوص مفهومي الثقافة الوطنية والاجماع الوطني بسبب مطالب الأقليات وظهور الثقافات الثانوية ، وطرح بدائل غير الديمقراطية البرلمانية التي أضفت طابع اللاشرعية على كل بديل يخرج عن هذا الاطار . لقد أصبحت الخدمة العامة لا تمثل مرآة المجتمع بقدر ما تمثل مصالح الطبقات المهيمنة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا .

ثالثا : أصبحت الخدمة العامة بسبب فقدان الاحتكار على اثر انشاء المؤسسات التجارية ، تتنافس مع هذه الأخيرة مما اضطرها الى تطبيق نفس الأساليب التجارية مما أثر على نوعية الانتاج وقلل من الوظيفة الاعلامية والتربوية .

والسؤال المطروح حاليا يتمثل في كيفية ايجاد بديل للنموذج التجاري ونموذج الخدمة العامة البيروقراطي . فبالنسبة لبعض الباحثين سواء من اليسار أو من اليمين المعتدل الجواب هو : الخدمة العامة ، لكن الخدمة العامة في التلفزيون ، مثلا ، ينبغي أن تعكس الثقافة الوطنية في تنوعها وان تنقل جميع الأفكار والآراء التي لا تضر بالصالح العام ، وان يتخلص من الطابع البيروقراطي الذي يخنق المبادرات الخلاقة ، ومن المركزية التي تقيد الطاقات الجهوية ، وان يساهم العاملون في التسيير الديمقراطي للمؤسسة ، وان تكون المؤسسة محمية من أية ضغوط سياسية أو تجارية لتقوم بمهام الاعلام والتربية والترفيه .

فهذا هو البديل الوحيد في رأي الباحثين الذي يستطيع أن يضمن لجميع المواطنين اعلاما صادقا وشاملا وفعالا ويسمح لهم بأن يكونوا مدركين وواعين بكل ما يجري في محيطهم القريب أو البعيد والذي بفضله يستطيعون اتخاذ قرارات واعية والمشاركة في الحياة الوطنية السياسية مشاركة فعالة وهو البديل الوحيد الذي يستطيع تأدية وظيفة التربية لرفع المستوى المعرفي والتقني والجمالي للمواطنين ، وان يقدم لهم ترفيه خاليا من القيم السوقية والاثارة .

وتجدر الملاحظة أن من بين البلدان الأوروبية أكثر اهتماما بالقطاع العام ونظام الخدمة العامة في التلفزيون هي فرنسا بسبب حساسيتها تجاه الغزو الأمريكي والياباني ، ومخاطره على صناعتها الاتصالية وثقافتها الوطنية ويدخل الاصلاح الفرنسي للاعلام الالكتروزني(1982) في هذا السياق .

لكن هل يصلح تطبيق مفهوم الخدمة العامة على الصحافة المكتوبة حسب ما

سبق تعريفه ؟ ان الاجابة عن هذا السؤال تعتمد على معرفة النوايا الحقيقية للسلطة وكذلك «لحركة الصحافيين الجزائريين» التي تطالب بتطبيق هذا المبدأ ، وهو مالا نعرفه ورغم ذلك تبدو بعض حججها مقنعة كما سنتعرض لها فيما بعد ، أولا أريد أن أؤكد على نقطة قد يتفق عليها كثير من المهتمين بالاعلام وهو أنه في بلد نام لا يمكن للاعلام أن يكون في صالح جميع أفراد المواطنين الا اذا كان منظما في اطار قطاع الدولة . وهذا لا يعني استثناء الصحف الخاصة أو الحزبية بحيث الدستور يسمح بذلك ، لأنه بخصوص النقطة الأولى ، لا يمكن أن ينتظر من قطاع اعلامي تجاري يسعى الى تحقيق الربح أولا ، والخدمة الاجتماعية ثانيا ، أن يقوم بدور الخدمة العامة ، ومن ناحية أخرى ، كما قال أحد رواد الصحافة في فرنسا في القرن الماضي : «يلزم الذهب ، كثيراً من الذهب لأجل التمتع بحق الكلام ، ونحن لسنا أغنياء ، السكوت للفقراء» ، وهذه المقولة تصدق على أغلبية الشعب الجزائري فيما يخص انشاء جريدة مثلا .

وما هو مستقبل الصحافة الوطنية المكتوبة بعد أن أصبحت موضوع جدل والتي ينتظر من المجلس الشعبي الوطني أن يجد لها حلا توفيقيا يرضي جميع الأطراف المتسابقة وفي نفس الوقت يحمي المصلحة الوطنية ويراعي الخصوصيات والثوابت الوطنية .

إنني أركز على مطالب حركة الصحفيين لأنها هي التي روج لها كثيرا على الساحة الاعلامية ويبدو أنها في الطريق الى تحقيق البعض - على الأقل - من مآربها ، ان ما يلفت الانتباه أولا ، هو أن رفع شعار الخدمة العامة أو وجهة النظر الأخرى التي تطالب بتصفية الميراث الوطني الصحفي على طريقة «المستثمرات الفلاحية» ، كلاهما مستوحيان من تجربة فرنسية وتعكس ظرفا تاريخيا معينا ومحتوى هذه التجربة بايجاز هو أنه في 26 ماي 1944 صدر قانون فرنسي يضع تحت الحجز كل المؤسسات الصحفية التي تعاملت مع الألمان . وبعد تحرير هذا البلد صدر ما يسمى بقانون Gaston Deferre في 11 ماي 1946 الذي وضع ترتيبات خاصة لكي تنتقل المؤسسات المحجوزة الى ملكية الدولة وتحت رقابة الشركة الوطنية للمؤسسات الصحافة (SMEP) ليتم توزيعها من طرف اللجنة الوطنية لتوزيع أملاك الصحافة على المؤسسات الصحفية والصحفيين الذين شاركوا في المقاومة وهو ما تم فعلا ولكن

سرعان ما ظهرت خلافات بين الصحافيين وأصحاب الأسهم بسبب الاختلاف في الآراء . وبناء على هذه الخلفية انشئت «جمعيات أو وحدات التحرير» في جرائد عدة منها Le Monde وكذلك Le Figaro[2] واقتراح مدير «جريدة الأحداث» يشبه وضعية هذه الجريدة الأخيرة لأنها تهدف الى تحقيق الربح كما تجدر الإشارة الى أن قانون قاستون فيري كان في صالح اليسار (الاشتراكي والشيوعيين) لأنه سمح بتعديل وضعية لم تكن في صالح اليسار عام 1939 بحيث في هذه السنة كان عدد النسخ المساندة لليمين 5 ملايين مقابل مليون ونصف في صالح اليسار . ورغم هذا قبل اليمين القانون لأنه كان يعتقد أنه سيمكن الصحافة من تمثيل التيارات السياسية التي شاركت في المقاومة[3] .

هكذا يبدو أن «حركة الصحافيين الجزائريين ، استوحت مطلبها من تطبيق الخدمة العامة من هذه التجربة وعلى الخصوص من نموذج لوموند التي لا تبحث على تحقيق الربح وهي تؤدي خدمة ذات مصلحة عامة وهذا بطبيعة الحال يختلف عن مفهوم الخدمة العامة .

ان احدى نقاط الضعف في حركة الصحافيين هو عدم قدرتها على الخروج من الاطار المرجعي الفرنسي شأنه شأن الاعلام الوطني المنظم منذ 1982 الي يومنا هذا حسب القوانين الفرنسية ، آخرها اعادة هيكلة الاذاعة والتلفزيون المنقول عن اصلاح الاذاعة والتلفزيون الفرنسي في 1974 هذا بالرغم من اختلاف طبيعة نظامي المجتمعين بل وتناقضها (نظريا) ثم اذا كنا نقتدي بفرنسا في هذا المجال لماذا لا نقتدي أيضا بما قاله Georges Fillioud كاتب الدولة الفرنسية لتكتولوجيات الاتصال (21 مارس le Monde 1984 وقوله : «ان فرنسا ليست ايطاليا وليست أمريكا يجب عليها أن تضطلع بميراثها : تقاليدها ، أخلاقها ، بنياتها ، ومنشآتها التقنية : ان اللوح ليس يأملس» . ان للجزائر أيضا ميراثا ومن الواجب أخذه بعين الاعتبار بدل الاعتماد على الحلول الجاهزة .

فاذا صادق المجلس الوطني الشعبي على قانون يبقي الصحافة المكتوبة في قطاع الدولة سيؤدي هذا دون شك الى اثراء الساحة الاعلامية من خلال انشاء صحافة حزبية أو تجارية مما يكون له انعكاسات ايجابية أقلها على التشغيل والانجاز المهني والثراء الفكري من خلال التنافس لكن في نفس الوقت مشاكل معقدة للغاية تتطلب

ايجاد ضمانات كافية وضوابط صارمة من خلال التشريع وقواعد السلوك المهنية وانشاء مجلس الصحافة المكتوبة محايد عن كل التيارات السياسية وهذا ليمارس دور الحارس يومياً بخصوص التجاوزات .

الا أن هناك مخاطر كثيرة وأمور عديدة يجب تحديدها والفصل فيها بكل وضوح حتى تكون قواعد اللعبة معروفة للجميع ومن بين هذه الأمور نذكر : هل أن الصحافة في المستقبل مهما كان قرار المجلس الشعبي الوطني ستعكس الثقافة الوطنية بجميع مقوماتها الحضارية وتعمل من أجل تعزيز الاجماع الوطني بالتركيز على المسائل الجوهرية ومنها الثوابت الوطنية ، وهل ستعكس وتدافع عن الثقافة الوطنية عن طريق الخلق والابداع أم ستكرس الثنائية الثقافية وتزيد من الهوة التي تفصل بين الصحافة العربية والصحافة المفرنسة والتي هي في لصالح الأخيرة على جميع المستويات ويحضرني هنا حنق وتشكي أحد صحافيتي الجزائر الأحداث من أن أسبوعيته من بين ألفي مترشح استطاعت أن تختار اثنين فقد ! بسبب انخفاض المستوى !؟ اذن مسألة اللغة في قانون الاعلام مهمة ومصلحة الأجيال القادمة أهم .

ثم هل ستبقى الصحافة في المستقبل صحافة تنموية وبطبيعة الحال ليس على النمط الحالي أم ستتحول الى صحافة النخبة يطغى عليها طابع المواضيع المقلدة على حساب انشغالات واهتمامات الشرائح الدنيا من المجتمع وكذا متطلبات التنمية الوطنية .

وفيما يتعلق بالتمويل هل تستطيع الصحافة المكتوبة كخدمة عامة أن تمول نفسها بنفسها لكي تصبح بمنأى عن جميع الضغوط مهما كان نوعها ؟ وهذا من أحد أسس الخدمة العامة واذا كانت - كما قيل- مفتوحة للأحزاب السياسية كمنبر حر ألا يكمن هنا خطر خلق صحافة حزبية مستترة ، كما هي عليه الآن صحافتنا الى حد ليس بالقليل . لأن الحياد مفهوم نسبي والانحياز له أساليبه الخاصة كاختيار الأخبار وزاوية معالجتها والتعليق عليها بالاضافة الى الأسباب التي ذكرها مصطفى هميسي (الشعب 16 ماي 89) والتي ترجع أساسا الى قناعات أيديولوجية وميولات سياسية عند الصحافيين .

ان الصحافة الغربية عندما ارادت في القرن الماضي أن تواجه الضغوط السياسية والتجارية خلقت ما يسمى بالاحترافية . هي أيديولوجية مهنية على غرار الطب والمحاماة هدفت الى الإرتقاء بمهمة الصحافة الى مرتبة السلطة الرابعة وذلك عن

طريق خلق مفاهيم نسبية في الواقع كالموضوعية والانصاف والعدل والنزاهة والالتزام بالواقع والبحث عن الحقيقة وكل هذا من أجل تنوير الرأي العام وكخطوة أولى فصلت الواقعة (الأحداث كما هي) عن الرأي في التحرير ، وعملت على تنظيم مهمتها من خلال اصدارها لقواعد السلوك المهنية التي تلزم الصحافيين أخلاقيا بالتحلي بالموضوعية والحياد .

ان أغلب الصحافيين عندنا لا يمكنهم أن يكونوا مهنيين بالمفهوم المصطلح عليه في نظم الصحافة «الحرة» وهذا راجع لأسباب موضوعية وذاتية ولعل من بين هذه الأخيرة ميل الإنسان الجزائري الى النظر الى الأشياء على أساس الحق والباطل ولا يفترض وجود وسط . وفي الواقع الصحفي ما هو إلا إنعكاس للمجتمع الذي يعيش فيه .

ان ممارسة المهنة الصحفية يتطلب وجود منظمة أو اتحاد مهني لكي يحمي الأعضاء ويلزمهم بالتحلي بأخلاقيات المهنة وعلى هذا فالمفروض أن يعمل جميع الصحافيين مهما اختلفت آراؤهم على انشاء هذه المنظمة أو الاتحاد لأن الحلول الظرفية قد تكون في صالح أشخاص وبنيات محددة وليس بالضرورة في صالح الأسرة الصحفية وما دمنا في عهد الديمقراطية وحرية التعبير فان النهج الأمثل هو الاقناع وليس الارهاب الفكري والمناورات ولا أجد أفضل تعبير عن الحرية وحرية التعبير من عبارات ج . س ميل الذي يقول : «لو اجمع البشر جميعا على رأي ماعدا واحد منهم ، وكان هذا الفرد على رأي مخالف له فان البشر غير مغذورين في اسكات هذا الفرد مثلما لا يكون هو معذورا اذا أصبحت له سلطة وحاول اسكات البشر (...) اذا كان الرأي على صواب فان البشر يحرمون من استبدال الخطأ بالحقيقة . واذا كان خطأ فيخيرون ما هو عظيم مثله مثل الفائدة ، الادراك الحسي والفكرة النشيطة من الحقيقة الناتجة عن اصطدامها بالخطأ .

ملاحظات تكميلية :

إن الملاحظات التي سنسجلها في الواقع ليست تحليلاً وافياً لواقع الصحافة في الجزائر ، ولا صياغة مكتملة لاشكالية معقدة ، أي الانتقال من الأحادية الى التعددية الاعلامية ، هذه الأخيرة التي أقرها دستور 1989 ، وجسدها قانون الاعلام 1990 ،

ولكن مازالت لم تتبلور في شكلها النهائي بعد ، وإنما هي محاولة لتسليط الضوء على بعض مناطق الظل في التعددية الإعلامية التي لها علاقة ، بمستويات تنظرية ، بهدف التحسيس بأهميتها لفهم الظاهرة الإعلامية فهماً لائقاً . كما تسعى على ضوء ما أفرزته تجربة التعددية الإعلامية ، إلى إبراز بعض مظاهر الفشل في محاولة نقل تجربة ومفاهيم أجنبية وتطبيقها في واقع غير الواقع الذي أنتجها ، كما نوضح أكثر التضمينات التي ترتبت عن هذا النقل بخصوص الخدمة العامة والثقافة الوطنية واللغة والاجماع الوطني والاحترافية .

1 - ان الاعلام من خلال تعامله مع الآراء والأفكار والمعلومات بصفة عامة يعتبر واحدا من القطاعات الأكثر ارتباطا بالنظام السياسي . وعلى هذا تبقى البنية الاعلامية دوما انعكاسا للبنيات السياسية القائمة ، ومن جهة ثانية ، يقترن الاعلام عادة بطابع ومحتوى سياسي بالدرجة الأولى ، ويرتبط بأهداف المنظومة السياسية والاجتماعية السائدة ، كما هو على علاقة وثيقة بمفاهيم الصراعات السياسية ومفاهيم الديمقراطية والحرية .[4]

بناء على ما سبق ذكره ، يمكننا القول أنه ما دامت البنيات السياسية في الجزائر لم تتحول بعد وبشكل حاسم إلى نظام تعددي قائم على المنافسة السياسية الحرة المبنية على أساس الديمقراطية والاختيار الشعبي الحر ، فلا يمكن لنا الحديث عن تعددية اعلامية حقيقية حتى ولو كانت هناك تعددية في أنماط الملكية للصحافة ومحتوياتها .

ففي ظل غياب نظام سياسي ديمقراطي منبثق عن اختيار شعبي حر ، يبقى الاعلام موضوع جدال ووسيلة للصراع بين السلطة التي ستلجأ دوما إلى ميكانزمات وطرائق مباشرة أو غير مباشرة ، كالتشريع والاعانات والاعلانات وحجب المعلومات من أجل فرض رقابتها على الاعلام باسم الصالح العام وأشياء أخرى ... وبين من هم خارج السلطة ويحاولون الوصول إليها كالأحزاب السياسية ، أو الصحفيين الذين يطمحون الى ممارسة دور الحارس لرقابة أفعال السلطة .

في هذا السياق ، وعلى ضوء التجربة القصيرة للتعددية الاعلامية في الجزائر التي تتميز أساسا ، في مجال الصحافة المكتوبة ، بوجود ثلاثة قطاعات متنافسة : صحافة القطاع العام والصحافة الخاصة والصحافة الحزبية ، نلاحظ مدى الصراع القائم بين هذه الأطراف الثلاث ، واذا كانت الصحافة الحزبية تقتصر على حزبين أو ثلاثة ،

فهي لا تستحق الوقوف عندها إذن . فإن صحافة القطاع العام تثير ردود فعل كثيرة بسبب فشلها في أداء وظيفة الخدمة العامة لانعدام توفرها على أدنى معايير هذه الوظيفة ، أهمها الاستقلالية اتجاه السلطة ، وعدم احترافية صحفييها . فهي في الواقع صحافة حكومية تبلغ سياستها وتدافع عنها بدون أي نقد معتبر.. وهي لا تقوم بنقل الأفكار والآراء المناقضة لوجهات النظر الرسمية حتى تسمح للقراء بالإطلاع على جميع التيارات المتصارعة على السلطة .

ولابد من التوكيد في هذا الصدد على أن العيب لا يكمن في وجود صحافة حكومية – نظرا لمستوى التطور الذي توجد فيه الجزائر – وإنما العيب في رفع شعار الخدمة العامة وعدم تطبيقه .

2 – إن التعددية الاعلامية في الجزائر هي في واقع الأمر فريدة من نوعها على مستوى العالم الثالث حسب علمنا . وهي مستلهمة في جوهرها من تجربة فرنسية تختلف سياقا وهدفا وزمانا كما سبقت الإشارة ، مما جعلها تولد مشوهة وتبدو غير طبيعية كما سنوضحه لاحقا ، قبل ذلك لابد أن نشير إلى أن نشأة الصحافة اقترنت ، تاريخيا ، بظهور الطبقة البرجوازية بأوروبا الغربية التي استعملتها كقناة للتفاعل فيما بين أفرادها من جهة ، ومن جهة ثانية ، وسيلة لتشكيل شخصيتها الفكرية والسياسية ، وكذلك سلاحا لمواجهة السلطة في سبيل ترسيخ نفسها كقوة سياسية واجتماعية واقتصادية في المجتمع .[5]

من هذا المنظور ، وبخصوص التجربة الجزائرية ، نلاحظ غياب مثل هذه الطبقة البرجوازية غداة الاستقلال ، وعليه ، كانت المنظومة الاعلامية في سيروراتها وتفصلاتها جراء عملية سياسية واقتصادية تمتاز بخصوصياتها ، من صنع الدولة في سياق قطاع عام تملكه قانونا وتوجه استثماراته وتعين مسؤوليه على غرار القطاعات الأخرى .[6]

وبالتالي ، بعد اقرار التعددية الاعلامية في ظل هيمنة قطاع عام في مجال الاعلام وغياب طبقة برجوازية بالمفهوم المصطلح عليه أعطيت الفرصة للصحفيين لكي يعوضوا هذه الطبقة عن طريق خوصصة الاعلام ، من خلال إنشاء عناوين بفضل إعانات الدولة : الرأس المال والمقرات والتكنولوجيا .. الخ .

كما وقع الخلط بين مفهومي القطاع العام والخدمة العامة . وقد يعود هذا الخلط

جزئيا إلى واقع التجربة الجزائرية ، الا أنه لا يمكن إغفال ماله صلة بمحاولة نقل تجربة أجنبية من جهة ، ومن جهة ثانية ، ما له علاقة بالنوايا والحسابات . بالنسبة للسلطة نعتقد أنها كانت ترغب في الحفاظ على قطاع عام في الصحافة ليكون وسيلة حكم وتأثير باسم الخدمة العامة ؛ أما بخصوص العناصر المؤثرة في حركة الصحفيين ، كانت نواياهم نابعة إما عن قناعات إيديولوجية أو عن ارتباطهم العضوي بالسلطة أو حتى سعيا وراء تحقيق مصالح شخصية .. أما البعض الآخر من الصحفيين فلربما كانوا يؤمنون ، عن حسن نية ، بإمكانية تطبيق مبدإ الخدمة العامة حتى يحققوا نوعا من الإستقلالية اتجاه السلطة .

3 – ان أحد عناصر الإشكالية موضوع ملاحظاتنا له صلة بنقل التجربة الفرنسية ، حيث نلاحظ أن الصحافة في الجزائر – على خلاف ما حدث في فرنسا ، أي إعادة تشكيل الخريطة السياسية – لا تعكس بدقة وبصدق الخريطة السياسية الجزائرية وإنما تشوهها إلى حد بعيد . إذ يمكن للمرء إن يلاحظ كيف أن بعض التيارات الفكرية والسياسية ممثلة بقدر يفوق حجمها ووزنها في المجتمع ، بينما نجد تيارات أخرى ممثلة بقدر غير كافي ، أو هي غير ممثلة أصلا ، سواء على مستوى الملكية أو المحتوي .

فعلى صعيد المحتوى ، فيرجع نقص مثل هذا التمثيل لبعض التيارات بالدرجة الأولى الى التنشئة السياسية والثقافية والايديولوجية لمعظم الصحفيين ، وتكلس قناعاتهم الذاتية وعدم احترافيتهم . الشيء الذي يجعلهم يروجون لأفكار بعض الجماعات السياسية و يحجمونها على حساب جماعات أخرى .

ومن جهة أخرى ، إننا نعرف أن التجربة الفرنسية سمحت للصحافة بالاتجاه نحو الاستقلالية والاحترافية ، ولكن الصحافة الجزائرية أصبح يطغى عليها الطابع السياسي والأيديولوجي وتخلط بين الوقائع والتعاليق ، وقد يفسر هذا بقصر التجربة ، ولكن أيضا لكون بعض العناوين تعتبر مجرد امتدادات لتيارات فكرية وسياسية تدافع عن طروحاتها والترويج لها . ومما عقد الأمر ايضا هو شل النشاطات الحزبية العلنية مما أدى إلى تنصيب الصحافة لنفسها كمعارضة سياسية للحكومة ، وهذا يتنافى مع أخلاقيات المهنة الصحفية .

ثم أن التجربة الفرنسية وجدت سنداً قوياً في السوق (الاشهار والقراء) مكنها من

تحقيق استقلاليتها اتجاه السلطة والأحزاب . أما في الجزائر ، وفي ظل غياب سوق مزدهرة ومحدودية القراء - خاصة بالنسبة للصحافة الصادرة بالفرنسية - أصبح مصدر التمويل الرئيسي للصحافة يتمثل في اعلانات الدولة عن طريق المؤسسات العمومية التي توزع وفق أهواء ونزوات الأشخاص وحسب ميولات سياسية وثقافية .

وعليه ، نجد أغلب الاعلانات تمنح للعناوين الصادرة بالفرنسية ، بينما لا تتلقى العناوين الصادرة بالعربية إلا قليلاً من الاعلانات ، أو لا تتلقى إعلانات اطلاقا . وهذا يتنافى في بعض الحالات حتى مع المنطق المتعارف عليه دولياً في توزيع الاعلانات وهو عدد قراء الجريدة . إذ نلاحظ مثلاً أن أسبوعية صادرة بالعربية لا تتلقى أية إعلانات من المؤسسات العمومية رغم أن توزيعها يقارب 330.000 نسخة ، بينما نجد بعض العناوين التي لا يتعدى توزيعها 15.000 نسخة تحصل على عدد معتبر من الإعلانات . والغريب في الأمر حتى العناوين الصادرة بالعربية والتابعة للدولة تعاني من نقص الاعلانات . هكذا ، أصبحت سياسة توزيع الإعلانات ، في غياب سوق حقيقية ، بمثابة تحويل أموال من شركات عمومية إلى شركات خاصة .

إذن ، الإستنتاج الذي يمكن أن نصل إليه من خلال ما سبق هو أنه في غياب سوق مزدهرة ومقروئية جماهيرية لا يمكن للصحافة أن ترتقى إلى مرتبة الاستقلالية والإحترافية . لأن ، إذا استمرت الدولة ، بصفتها المستخدم الرئيسي ، كمصدر أول للاعلانات ستنزع دوماً إلى استعمالها كوسيلة ضغط على الصحافة .

4 - إن الملاحظة الأخيرة في هذا العرض تتعلق بالانشغال المتعلق بالثقافة الوطنية واللغة ، في هذا المضمار يجدر التذكير بأن الصحافة تنشأ وتتطور في سياق مرجعية فكرية وحضارية وثقافية تميز البلد الذي تظهر فيه .[7] وما نلاحظه من خلال التجربة الجزائرية في هذا المجال هو انشطارية هذه المرجعية التي تنطوي على تضمينات جد خطيرة فيما يتعلق بأدنى حد من المقومات الوطنية . إذ أدت التعددية الاعلامية إلى تكريس ثنائية اعلامية من حيث اللغة فريدة من نوعها أيضاً ، ومخالفة حتى لقوانين الدولة (قانون الاعلام ، المادة 6) . والمفارقة هو أن هذه التعددية لم تكرس الثنائية الموجودة قبل دستور 1989 ، وحسب ، وإنما ساعدت على تفوق العناوين الصادرة بالفرنسية من حيث العدد والامكانيات وقربها من مصادر القرار ،

وقدرة التأثير عليها ، ولو أن تفوقها يبقى محدوداً بخصوص الوصول إلى الجماهير العريضة - خاصة خارج المدن الكبرى - أو التأثير عليها .

فهذه الثنائية التي تعتبر من رواسب الماضي هي بمثابة صراح مشروعين حضاريين متناقضين ، الا في بعض الحالات النادرة ، يعكس المشروع الأول المقومات الحضارية والثقافية والتاريخية التي تشكل الشخصية الجزائرية ولا يتقوقع حول نفسه بخصوص الثقافة العالمية ، كما لا يتنكر لماضي الجزائر البعيد ؛ والمشروع الثاني يقوم على أساس قيم وأفكار وطموحات أقلية أفرزتها السيرورة التنموية . إن صحافة هذا المشروع ، بالرغم من امكانياتها الهائلة يبقى تأثيرها محدوداً على ما يسميه الأستاذ عزي عبد الرحمان المخيال الاعلامي المجسد (الرأي العام) .[8] خاصة ، في مجتمع مازال الاتصال التقليدي يلعب دوره ، والتأثير في قيم واتجاهات وسلوكات الأفراد يتم عن طريق الاتصال الشخصي (الجماعات الثانوية) وليس عن طريق وسائل الاتصال الجماهيرية . ولهذا ، فإن زعم أصحاب هذا المشروع الخاص بقدرتهم على التأثير في المخيال الاعلامي المجسد أو حتى عكسه هو زعم خاطيء ، لأن ما تقوم به صحافة هذا المشروع هو مجرد عملية اتصالية أفقية ، أي فيما بين أفراد النخبة المسيطرة على جميع قطاعات الدولة الحيوية .

ان مثل هذه الثنائية غير المتكافئة والتي هي في غير صالح الصحافة الصادرة بالعربية نتيجة سياسة سياسوية مطبقة في مجالات الطباعة والسحب والتوزيع والاعلانات والاعانات والمعلومات ، هي في الواقع تناقض صارخ مع الواقع ، وحالة غير صحية . كما هي حالة غير عادية تشكل خطراً على البلد نظراً لتهديدها لتماسك وانسجام المجتمع ، وتمثل عائقاً أمام تحقيق الإجماع الوطني .

خلاصة : إن مسألة دور ومرتبة الاعلام بصفة عامة والاعلام المكتوب بصفة خاصة تبقى مرهونة ، في رأينا ، بإشكالية الانتقال من الأحادية الى التعددية الإعلامية المقرونة هي الأخرى بطبيعة النظام السياسي (نظام ديمقراطي) والنظام الاقتصادي (سوق مزدهرة) والاستثمار (الخاص) والثقافة الوطنية (اللغة الأصلية) . أما صحافة القطاع العام فلا يمكن لها أن تكون إلا كصحافة حكومة وسوف تزول بنفسها عندما تزول الظروف التي انشأتها .

ونؤكد مرة أخرى على أن هذه الملاحظات هي محاولة لصياغة بعض أوجه اشكالية الانتقال من الأحادية إلى التعددية الاعلامية وإشارة الى مستويات التنظير التي ينبغي أن يهتم بها الباحثون قصد الوصول الى صياغة مفاهيم ونظريات تساعد الدارس على فهم الظاهرة الاعلامية في الجزائر فهما لائقا .

هوامش

(1) J.M. AUBY et R. DUCOS (1976): Droit de l'Information. Dalloz pp. 203-8

(2) N . GARNHAM : Public Service Vs. Market. In Screen Vol. 24 n° 1 Janv, Feb. 1983. pp. 6-26.

(3) J. FURBES : Every one needs standars. In screen op. cit. p. 31.

(4) D. Mc Quail (1983) : Mass communication theory. Sage publication London p. 47.

(5) اسكندر الديك «الصحافة وتطور وسائل الاعلام» ، الفكر العربي العدد ، 50 مارس 1988 .

(6) عبد اللطيف بن شنهو ، تكون التخلف في الجزائر . ش . و . ن . ت ، الجزائر 1979 ص ص 14 – 16 .

(7) عزي عبدالرحمان ، «التكوين الاعلامي : التلاقي والتلاغي بين الرسالة والوسيلة» ، المجلة الجزائرية للاتصال ، عدد : 4 خريف 1990 ص ص . 7 – 41

(8) عزي عبد الرحمان ، «الرأي العام والعصبية والشورى : دراسة نقدية» ، المجلة الجزائرية للاتصال العدد : 5 شتاء 1991 ، ص ص 89 – 46 .